الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الشهيد حمه لخضر- الوادي

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم: الحقوق

محاضرات في علم النفس الجنائي

محاضرات السداسي الثاني لمقياس علم النفس الجنائي مقدمة لطلبة سنة أولى ماستر علم النفس الجنائي

أستاذ المقياس:

د. بن حسين يونس

السنة الجامعية:2022/2021

المحاضرة رقم 01:

تمهيد:

تكاد الجريمة أن تكون الشغل الشاغل لكل المجتمعات ولكل التخصصات العلمية في العلوم الاجتماعية والبيولوجية، ولفهم أعمق للسلوك الاجرامي والجريمة سنتطرق في هذا البحث الى:

– ماذا نقصد بالجريمة، ومتى نقول أن هذا السلوك هو سلوك اجرامي؟

– هل السلوك الاجرامي يعود الى الوراثة أم الى عوامل اجتماعية أم الى عوامل نفسية غريزية تدفع المجرم الى سلوك لا سوي أم الى عوامل مكتسبة تعود الى طبيعة التنشئة الاجتماعية التي يمر بها الفرد في بيئته، أم أن سلوك الجريمة يعود الى مجموعة من العوامل المتكاملة التي دفعت بالفرد الى ارتكاب السلوك الاجرامي؟

– هل يمكن تصنيف المجرمين من حيث خصائصهم النفسية أم من حيث خصائصهم البيولوجية أم على أساس نوع الجريمة التي يرتكبونها أم على أساس أساليب التنشئة الاجتماعية التي يتلقونها؟

وهذا كله من أجل تفسير السلوك الاجرامي وأسباب اندفاع الفرد الى هذا السلوك، وهل هذا الفرد يقبل الردع والعلاج، أو الاصلاح أم يطبق عليه القصاص.

هذا هو الشغل الشاغل والموضوع الجاذب الذي يهتم بالبحث فيه علم النفس الجنائي من أجل فهم سلوك الجريمة و فهم أسبابها الحقيقية التي تتحكم فيها.

اذا كان علم النفس يهتم بدراسة سلوك الانسان فهو يشترك مع القانون الذي هو تقييد للسلوك الانساني، بمعنى أن القانون هو مجموعة من القواعد والانظمة التي تضعها الدولة ويلزم الاقرار بطاعتها والاذعان لها، ان القانون هو المبادئ المقررة، من قبل السلطات اعليا أو ولاة الاسر، لأن القانون نسق من القواعد تحدد سلوك الانسان، حيث أن هذا الفعل مطابق للقانون وإن ذاك الفعل غير مطابق فتبيح الاول وتجرم الثاني، وهذا ما يقصد به أن القانون تقييد لسلوك الفرد.

ان الموضوعات التي يتقابل فيها علم النفس مع القانون هي المنطقة التي تمثل علم النفس الجنائي وميدانه، بحيث أن علم النفس الجنائي هو فرع من فروع علم النفس التطبيقي يهتم بدراسة السلوك الانساني في اطار تعامل هذا السلوك مع القانون، أو أن علم النفس الجنائي هو فرع من فروع علم النفس، يهتم بتطبيق، المعارف النفسية، في المجال الجنائي، أو الاجرامي، كأنه تطبيق للمبادئ علم النفس في المواقف التي يتعامل فيها الانسان مع القانون وأن فهم علم النفس الجنائي كتخصص في العلوم الاجتماعية يتطلب منا التطرق الى علم البيولوجيا الجنائي وكذلك علم الاجتماع الجنائي، اضافة الى علم النفس القضائي وسنتوقف عبر بعض مفاهيم هذه العلوم وذلك لفهم علم النفس الجنائي.

تاريخ علم النفس الجنائي:

ان معرفة تاريخ علم النفس الجنائي، هو ربط حاضر هذا العلم بماضيه، وهذا الفرع من علم النفس لا يختلف في اهتماماته كاهتمامات فروع علم النفس الاخرى، حيث يهتم هو الآخر أيضا بالفرد وسلوكه لكن في صورته السلبية أكثر ويهتم بالفرد في علاقته بالآخرين في صورته السلبية ولا يمكن سلخ هذا التخصص عن بحوث الفروع الاخرى من علم النفس ذلك كون الفرد كل لا يتجزأ في بيئته وعلاقته مع الآخرين.

فدراستنا لتاريخ علم النفس الجنائي مرتبط بدراسة تاريخ علم النفس بوجه عام، ويعد العالم كاتل هو أولى الباحثين في علم النفس الاجتماعي الذي اهتم بدراسة وتقيم الشهادة من الناحية السيكولوجية، وذلك كان سنة 1893.

وفي عصر كاتل وهو فجر علم النفس التجريبي، كان علماء النفس في أوربا خاصة ألمانيا، على قناعة بالأثر الذي لا يمكن انكاره للإيحاء على عمليات الاحساس والادراك في المجالات اليومية المختلفة ومنها مجال الشهادة الجنائية، حيث رأى كاتل في حينه أن المحامي حزب الذمة يمكن أن يوجه الى الشاهد العدل الصادق حسن النية، العديد من الاسئلة الخبيثة بحيث تشكك في شهادته وتجعلها تبدو قاصرة أو متناقضة، ولعل القضاة يعرفون أكثر من غيرهم، أمثال هذه الأمور، كما بين الى أن هناك عوامل أخرى يمكن أن تؤثر على كفاءة الشهادة، رغم حسن نية الشاهد ورغبته في أن يعطي شهادة دقيقة موثوق بها مع تعرضه للنسيان" (محمد شحاته ربيع وآخرون، نفس المرجع، 25).

وتعد هذه التجربة أولى بدايات البحث في ميدان علم النفس الجنائي، حيث اهتمت هذه الأخيرة بدراسة العوامل النفسية التي تؤثر على كفاءة الشهادة القضائية، ومن الطريف أن نذكر أن هذه التجربة، أجريت على عينات أخرى من الطلاب في الجامعات الأمريكية وكانت نتائجها مشابهة الى حد كبير الى نتائج تجربة كاتل.

في أوربا قام ألفرد بينيه "Binet" عام 1900 بإجراء دراسات عن كفاءة الشهادة القضائية، ونشر عام 1905 كتيبا بعنوان دراسات في علم النفس القضائي، وقد أجر العالم شترن " Stern " عام 1901 تجربة رائدة في علم النفس الجنائي، حضرها طلاب جامعة برلين، الذين يدرسون القانون، وكانت التجربة عبارة عن معركة بين اثنين من الطلاب بسبب خلاف حول احدى القضايا، بحيث أن أحدهما سحب مسدسه في مواجه الآخر، وهنا تدخل Stern وأنهى المشاجرة، حيث كانت المشاجرة تمثيلية مرتبة سلفا، بين الطالبين المشاركين فيها بإيعاز من Stern وبعد انهاء المشاجرة طلب Stern من الطلبة المشاهدين، الذين يدرسون القانون ويعرفون العوامل المؤدية الى تحريف الشهادة، فإن أحدا من الطلاب لم تكن شهادته دقيقة تماما، بل حفلت جميع الشهادات بالأخطاء، ما بين 4 أخطاء الى 12 خطأ لكل طالب.

وقد كانت الواقعة الرئيسية في هذه التجربة، هي سحب أحد المتشاجرين، لمسدسه، التي كانت مجالا للعديد من أخطاء الشهادة حيث بلغت الاثارة ذروتها عند سحبه، وقد توصل Stern الى أن الانفعالات الشديدة تؤدي الى تدني كفاءة عملية الاسترجاع أو التذكر، بمعنى أن أخطاء التذكر والاسترجاع اذا كانت عملية المشاهدة، لواقعة ما، مشحونة بشحنة انفعالية قوية، وقد استمر اهتمام Stern بموضوع الجوانب النفسية للشهادة القضائية، وهذه الدورية العلمية توسعت فيما بعد، وقد ناقشت هذه الدورية موضوعات هامة، في هذا المجال، كدور الاسئلة الايحائية، من المحقق في تحريف الشهادة، والعوامل المؤدية الى الانحياز في الشهادة القضائية، مثل الاتجاهات والافكار المسبقة، وموضوعات أخرى مثل الشهادة الجنائية للمسنين، وأثر تقادم العهد بالواقعة على دقة الشهادة الجنائية، بحيث يمكن القول أن علم النفس الجنائي بدأ بدراسة الشهادة الجنائية، وتوسعت أبحاثه في سنة 1908 لتشمل موضوعات عديدة في علم النفس التطبيقي.

ومن مظاهر الاهتمام بعلم النفس الجنائي، هو الاستفادة من خبراء علم النفس في تقيم الشهادة القضائية، ومن القضايا الشهيرة التي عرفت في هذا المجال الاهتمام بوقائع الجريمة التي وقعت عام 1896 في ألمانيا أين اتهم فيها رجل بقتل ثلاثة نساء، وقد قام بدراسة هذه القضية عالم علم النفس نوتزينج " Notzing " حيث صاحب تحقيق هذا العالم في القضية ضجة اعلامية كبيرة.

وقد ارتآى "نوتزينج Notsing "أن هذه الضجة الاعلامية أثرت على شهادة الشهود بحيث أصبح الشهود بسبب الضجيج الاعلامي لا يميزون بين الوقائع التي كانوا شهودا عليها، وبين الوقائع التي تداولتها الصحف وما حفلت به من مبالغات وإثارة، أي أن الشهود أصبحوا يخلطون بين ما شاهدوا بأنفسهم وبين ما تروجه الصحف من معلومات عن الحادث، بحيث يتأكد تأثير الايحاء على تذكر الواقعة الجنائية وعلى شهادة الجنائي.

بعد هوجو منستربرج Munsterberg وهو عالم أمريكي الجنسية ألماني الأصل اهتم هذا الأخير بتطبيقات علم النفس في مجالات الحياة اليومية، وعلى رأسها المجال الجنائي والمجال الصناعي، حيث يعد الأب الروحي لعلم النفس التطبيقي لقد أصدر منستربرج كتابا بعنوان على منصة الشهادة حيث أشار فيه الى مشاهداته وملاحظاته التي استخلصها لما يقع أثناء المحاكمة من مدخلات وأكد في هذا الكتاب على أن علماء النفس بمعلوماتهم وخبراتهم عن موضوعات هامة مثل الادراك والتذكر يستطيعون جيدا فهم الجوانب النفسية في الشهادة القضائية ومع ذلك فقد أشار في نفس الكتاب الى الانحيازيات والانفعالات والدوافع فيها قدر من النقص والتناقض وهذا الكتاب لم يلقى قبولا من الجهات القضائية رغم شعبيته في ذلك الوقت وربما يرجع ذلك الى أن علم النفس لم تكن له قاعدة معلوماتية قوية بحيث يلق قبولا لدى رجالات القضاء.

وفي عام 1914 نشر "Munsterberg" مقالة تحت عنوان الجوانب النفسية عند المحلفين وكانت هذه الدراسة نتيجة بحوث أجريت على الطلاب والطالبات في جامعتي هارفرد وراد كليف، ومن الطريف أن نذكر أنه في هذه الدراسة أكد على ضرورة استبعاد النساء من هيئات المحلفين وذلك على أساس أن الطالبات أقل كفاءة في دقة الأحكام واتخاذ القرارات من الطلاب.

فرغم بعض التحفظات التي أثيرت حول Munsterberg بسبب القطيعة التي تبب في اثارتها بين القانون وعلم النفس وذلك ربما لرفض أعضاء الهيئة القضائية ما اعتبروه منه تدخلا في عملهم إلا أن انجازاته تعد جزءا لا يتجزأ من تاريخ علم النفس الجنائي. (محمد شحاته ربيع وآخرون، نفس المرجع، 28).

المحاضرة رقم 02

1- التعريف بعلم النفس الجنائي:

يعرف علم النفس الجنائي criminal psychology، حيث يبحث عن العوامل النفسية لظاهرة الجريم، والمتمثلة في مجموع العل النفسية، كالاختلالات الغريزية والعواطف المنحرفة، والعقد النفسية، والامراض النفسية، والتخلف النفسي، وذلك من خلال أنصار المذهب النفسي في تفسير الجريمة، وعلم النفس الجنائي، حيث يعد هذا العلم فرع من فروع علم النفس الاجرام la criminologie الذي يهتم بالبحث عن عوامل الجريمة، النفسية والبيولوجية والاجتماعية.

ويعرف علم النفس الجريمة هو مجال بحث مشترك بين علم النفس وعلم الاجرام، حيث يهتم مواضيع متعددة كالاهتمام بالضحية والمجرم والجرائم الجنائية ، وجنوح الاحداث، والعنف، والاعتداء الجنسي، والدعارة، واساءة معاملة الاطفال والكبار، الظروف النفسية التي يمر بها الجانح أثناء أداء الشهادة، الظروف النفسية التي يمر بها الضحية بعد الاعتداء، ظروف السجين النفسية للمجرم داخل السجن، حياة المجرم بعد الافراج وعلاقته ببيئته الاجتماعية...الخ وانه يمثل حلقة الوصل بين علم الاجرام من جانب وعلم النفس من جانب آخر" (رؤوف عبيد، 1977، 13).

2- المختص في علم النفس الجنائي:

يهتم المختصين في علم النفس الجنائي، "بالدراسات القانونية وبالجوانب الجنائية والمدنية في الدعاوى التي تنظرها المحاكم، حيث يتساءلون عن تأثير الاعلام في قرارات المحلفين بإدانة أو براءة المتهم، ويدور الحوار العلمي، حول طبيعة عملية الاتصال أو

التواصل، ونقل المعلومات في أثناء سير المحاكمات Trials، وهل يمكن الاكتفاء بجعل مجموعة المحلفين، وغير ذلك من التساؤلات التي تعكس المؤثرات النفسية في مسار الدعاوي الجنائية والمدنية، وفحوى هذه البحوث السيكولوجية البحث عن أساليب لمكافحة الجريمة أو منعها، أو التقليل من معدلاتها ويدخل في ذلك تغليط العقوبة وكيف يشعر الناس بالعدالة وتطبيقها.(عبد الرحمن محمد العسوي، 2006، 143،144)

3- تعريف الجريمة:

الجريمة هي كل فعل او امتناع عن الامتثال للقانون الوضعي أو تعدي على خصوصية الآخرين يعاقبه عليه القانون، والجريمة "هي كل سلوك مخالف لما ترتضيه الجماعة.(أكرم نشأت ابراهيم، 2009: ص17)

الجريمة هي السّلوك الذي لا تقبله الجماعة، أو بعبارة أدق هي السلوك الذي لا يقبله غالبية أفراد الجماعة ، وقد يجرم بنص من القانون، وذلك لخطورته على أمن وسلامة أجسام وأعراض وحرية وحرمة ممتلكات الأفراد، وقد لا يجرمه القانون لعدم بلوغه ذلك المدى من الخطورة في نظر الجماعة، أو بالأحرى في نظر الجماعة التي تتمتع منها بنفوذ وسلطان سياسي أو اجتماعي، أو اقتصادي، مما يجعل بمقدورها، أن تفرض وجهة نظرها على القانون من خلاله" (أكرم نشأت، نفس المرجع: ص17)

4- تعريف السلوك الاجرامي:

ان المفهوم القانوني للسلوك الاجرامي لا يتعارض بحال – بل يتفق – مع المنظور السيكولوجي للسلوك السوي، فالسلوك الاجرامي يتصف بعدة خصائص، منها الحاق الضرر بالآخرين أو ممتلكاتهم، وأن يكون هذا الضرر محددا بنص قانوني، وأن يتوافر عنصر القصد، لدى مرتكب الفعل الى غير ذلك من الخصائص.(محمد شحاته ربيع وآخرون، بدون سنة: ص21).

المحاضرة رقم 03

بعض الرواد في تخصص علم النفس الجنائي:

في الوقت الذي ظهرت فيه أعمال منستنربرج فإن علماء النفس الامريكيون وهو فرنالد Fernald، وذلك بالتعاون مع أحد أطباء علم النفس الأمريكي وهو هيلي Healy قاما بتأسيس أول عيادة نفسية متخصصة في علاج أحداث الجانحين عام 1909، تحت اسم مؤسسة الأحداث السيكوباتيين، وكانت مهمة هذه المؤسسة تقديم الاستشارات والتشخيصات الاكلينيكية لمشكلات الأحداث ويعتبر فرنالد Fernald الذي حصل على الدكتوراه عام 1907 من جامعة شيكاغو، ويعد من علماء النفس الأوائل الذين عملوا بالتعاون مع الأطباء النفسانيين، كما يعد من العلماء الأوائل الذين إختصوا بدراسة المشكلات النفسية للأحداث تشخيصا وعلاجا، وقد تطورت هذه المؤسسة وتغير اسمها عام 1914، الى معهد خدمات الأحداث الجانحين، وقد استخدم هيلي وفرنالد اختبار بينيه في تحديد نسبة ذكاء الأحداث، ولكنهما شعرا شعورا قويا بالحاجة الى اختبارات ذكاء أدائية وأصدرا عام 1911 اختبارا لقياس الذكاء العملي والذي حيث يعد لهذا الأخير قيمة علمية تاريخية كبيرة.

وشارك العديد من علماء علم النفس في المجال الجنائي، وذلك بتطبيق الاختبارات النفسية المختلفة على الأحداث والمجرمين، وهذا بناء على طلب السلطات القضائية، حيث شهدت فترة ما بين الحربين نهضة كبيرة في هذا الميدان، حيث كان الاختصاصيون في علم النفس يعملون مع الأطباء النفسيين في المؤسسات التي تساهم في تشخيص حالات انحراف الأحداث وعلاجها، بحيث يمكن القول أن دورهم كان في الصف الثاني بعد الأطباء النفسانيين، وكانت النساء العاملات في هذا المجال التطبيقي الأكثر مساهمين في هذا المجال.

ومن جهة أخرى بدأ توفير الخدمات النفسية في سجون مدينة نيويورك عام 1913 وفي عام 1916 أين تم انشاء أول مختبر سيكوباتي ملحقا بقسم الشرطة، في مدينة نيويورك وكانت مهمة هذا المختبر هو اجراء الفحوص الطبية، والنفسية للسجناء وكانت هيئة العمل مكونة من الأطباء النفسيين والأخصائيين النفسيين والأخصائيين الاجتماعيين.

وكان لويس ترمان Terman أول عالم نفس يطبق الاختبارات النفسية على المتقدمين للعمل في سلك الشرطة، حيث طبق عليهم اختبار ستانفورد وبينيه، وكانت أعمار المتقدمين الى العمل تتراوح ما بين 21–38 سنة وكانت أغلبية المتقدمين الى المهنة ذوي مستويات متدنية. وكذلك اهتم لويس ثرستون Thurstone بتطبيق الاختبارات النفسية على المتقدمين للالتحاق بوظائف الشرطة حيث قام عام 1922 بتطبيق الاختبار " ألفا " لقياس الذكاء اللفظي على المتقدمين لوظائف الشرطة في المدينة دترويت، حيث بين ثيرستون أن مهنة الشرطة لا تجتذب الناس ذوي الذكاء المرتفع للعمل فيها .وفي دراسة أخرى أجرتها مود ميريل Merril عام 1927 قامت بتطبيق اختبار ألفا على مجموعة من رجال الشرطة، وكانت نسبة ذكاء هذه المجموعة مختلفة عن سابقتها حيث بلغ متوسط نسب الذكاء للمتقدمين للعمل في الشرطة كان عاليا .وفي بدايات القرن 20 اهتم علماء النفس كذلك بدراسة كيفية تفسير السلوك الاجرامي والتعرف على أسباب الجريمة، وقد دارت هذه الدراسات في دائرة القياس النفسي، حيث أسفرت نتائج دراسات جودارد Goddard أن معظم الجانحين سواء كانوا من الأحداث أو الكبار تتدنى نسبة الذكاء لديهم عن المتوسط بحيث ظهر اتجاه تفسيري يقرن بين الجريمة وتدني نسبة الذكاء .هذا وقد ساهم بعض علماء النفس في تفسير السلوك الاجرامي وذلك في اطار نظرياتهم التي قدموها تحت اسم نظريات الشخصية كنظرية فرويد .اسهامات علم النفس الجنائي في مجال عملية المحاكمة :في بداية القرن العشرين كان الاهتمام بتطبيق علم النفس الجنائي في مجالات مختلفة من بينها مجال عمليات المحاكمة، حيث قام أحد علماء علم النفس في بلجيكا وهو فارندونك Varendonck عام 1911 بعمل فحص لشهادة جنائية في قضية مثيرة حيث اتهم أحد الأشخاص بارتكاب جريمة اغتصاب وقتل طفلة في التاسعة من عمرها، وكان شهود القضية طفلين كل منهما في حدود العاشرة من أصدقاء المجني عليها، وقد برهن Varendonck على عدم دقة استرجاع الأطفال في هذا السن للأحداث مما شكك المحلفين في شهادة طفلين، واعتبر المتهم غير مذنب وأطلق سراحه.

وكذلك نشر Setron عام 1939 دراسة عن أخطاء عملية التذكر عند الأطفال وعند الكبار وأنها قد تعود الى أساليب الاستجواب ذات الطابع الايحائي سواء من هيئات الدفاع أو هيئة الاتهام .وفي عام 1911 قام كارل مارب Merbe بتقديم استشارات علمية للجهات

القضائية عن الوقت المنصرم بين ظهور المثير وحدوث الاستجابة، أي زمن الرجع بحيث برئت ساحة سائق أحد القطارات ارتكاب حادثة واتهم بالإهمال واتضح في الاخير عدم اهماله وأن الحادثة كانت راجعة بسبب وجود فرق زمني بين ظهور المثير وحدوث الاستجابة، وفي نفس السنة قدم مارب استشارة في قضية أخرى حيث وضح لهيئة المحكمة أن شهادة الأطفال الجنائية تعوذها الدقة وتؤثر عليها القابلية للإيحاء وكانت هذه القضية حساسة، حيث توجه الاتهام الى بعض مدرسي أحد المدارس الألمانية بالتحرش الجنسي بالتلميذات، وقد أقنع مارب المحكمة، بأن الادعاءات الصادرة من التلميذات حيال مدرسهم غير دقيقة وبرئت ذمته في الاخير .في الأخير نقول أن البحث في علم النفس الجنائي ساهموا كثيرا في تقدير الشهادات في المحكمة كما ساهموا كثيرا في انتقاء المنخرطين في سلك الشرطة وذلك باستخدام كل نتائج البحوث والدراسات التي توصل اليها ميدان علم النفس كما كان يهتم بتطبيق الاختبارات النفسية في المجال الجنائي وهذا تماشيا مع ظهور حركة القياس النفسي في تلك الفترة.

المحاضرة رقم 04

1- تصنيفات المجرمين:

تصنيف لمبروزو: مجرم بالفطرة، وبالعاطفة، والمجنون، وبالعادة وبالصدفة.

تصنيف لست: لحظيون بالصدفة، قابلون للإصلاح، مستعصيون على الإصلاح.

تصنيف حديث: المجرم العصابي، والعادي ، والمريض ، والعارض.

تصنيف جارد فالوا: فيئة القتلة، مجرموا العنف، اللصوص.

- طريقة تعامل الأخصائي النفسي الإكلينيكي مع هذه الأصناف بالسجن:

من خلال التقسيم النفسي لشخصية المسجون، والتعرف على قدراته، وإرشاده لكيفية التعامل، تذليل كل ما يواجهه من صعوبات.

2- أدوات البحث في علم النفس الجنائي:

2-1- دراسة الحالة لدى المجرم:

فهم دينامية الشخصية ثم وضع التشخيص المناسب وثم يأتي العلاج.

- مصادر المعلومات لدراسة الحاله:

ملاحظة سلوك الشخص الحالي، الإستفادة من سجلاته المستديمة، السجلات المدرسية، التأمل الباطن افكاره ، ذكريات طفولته ، دراسة الأقارب، وذكريات الآخرين عن دراسة الفرد.

***أهداف دراسة الحالة:**

- التشخيص.
- الإرشاد النفسي.
- العلاج النفسي.
- بحث دراسة الحالة.
- التأهيل.

- المقابلة الشخصية وهي من أهم ادوات البحث.:

* **المقابلة الإكلينيكية:** وهي عبارة عن لقاء يتم بين الأخصائي النفسي الأكلينيكي والمريض.

وتقوم على أسس منها (الدوافع الأشعورية، والتناقض الوجداني، والتقبل، والعلاقات المهنية، والأسئلة، والتغيير)

- أنواع المقابلة:

المقابلة المحددة أو المقننه.

- غير المنتظمة (أسئلة غير محدده).

– التشخيصية (فحص طبي) مع الاقرباء، قبل تطبيق الأختبارات النفسية وبهدف التمهيد للعلاج النفسي.

*** شكل المقابلة ومضمونها:**

أن يكون الإخصائي ودودا وأن لا يشرد وأن لا يلمس المريض ومبدا السرية والتعاطف هو نوع وجداني والقدرة على معالجة فترات الصمت.

أما من حيث المضمون فيجب أن يكون الهدف واضحا للمريض وكذلك الأسئلة وفهم والمريض وعدم كتابة اقول المريض مباشرة بل بتواجد شخص ثالث.

– مراحل المقابلة:

البداية : تحديد موعد المقابلة.

الجزء الأوسط من المقابلة : وهي فتح باب الحوار بينه وبين الحالة.

إنهاء المقابلة : صعبة ولكن يجب أن تنهى المقابلة بكل طمأنينه.

ويجب أن تشمل المقابلة بعض المجالات مثل (بيانات التعريف وشكوى المريض وتاريخها وشخصيته قبل المرض وتاريخ اسرته وتصور الشخص عن نفسه والحوادث والذكريات التى مر بها المريض ومصادر القلق والمعتقدات الدينية)

*** الملاحظة:**

وهي وسيلة من وسائل جمع البيانات من خلال الإخصائي للحالة التي يدرسها.

أنواع الملاحظة:

– **الميدانية:** من خلال النزول للميدان

– **بالمشاركة:** التواجد مع الحالة.

– **الطارئة:** غير المتوقعة وتحدث بالصدفة أحياناُ.

– **الذاتية والإستبطان:** ملاحظة ذاته وكافة عملياتة العقلية.

- **ملاحظة أثناء المقابلة.**

مزايا الملاحظة"

- إتاحة الفرصة لملاحظة السلوك التلقائي.

- تقضى على مقاومة بعض الأفراد في التحدث عن أنفسهم.

- تقضي على عدم قدرة الشخص على التغيير 5وسيلة جيده للحصول على حقائق)

عيوب الملاحظة:

- تأثرها بذاتية الملاحظ.

- تأثرها بالأفكار السابقة للملاحظ.

- قصورها عن تغطية بعض الجوانب مثل مشاكل الأسرة.

- عدم تحري الدقه .

- ضعف معامل ثبات صدق الملاحظة.

عوامل تحسين الملاحظة:

- تحديد أهدافها.

- تحديد الجوانب السلوكية.

- تحسين الملاحظين.

- تحررها من الأفكار السابقة ومن الذاتية.

مراحل إجرائات الملاحظة:

- **مرحلة الإعداد:** التخطيط المسبق ويتضمن تحديد الأهداف.

- **مرحلة التنفيذ:** حيث يتم تسجيل ماتم ملاحظته في كل الجوانب.

*** الأختبارات والمقاييس:**

لا يمانع ترجمتها وتطبيقها في البيئة العربية ونقلها واعداد اختبارات محلية الصنع.

- **الإختبارات النفسية:**

وهي عبارة عن مواقف مصطنعة تنظم بطريقة خاصة وتعرض على الفرد كي تؤخذ استجاباته) تساعد في قياس الفروق بين الأفراد.

أبرز ما تستخدم أو مجالات الاختبارات والمقاييس النفسية:

- **التشخيص الإكلينيكي:** حيث يتناول الأمرض النفسية والعقلية والسلوك.
- **التقويم:** بالمجال المدرسي.
- **الأختيار المهني والتعليمي:** الشخص المناسب للمكان.
- **التوجيه والتنصنيف:** لتعرف على قدرات الفرد.
- **اختيار الفروق العلمية.**

الأختبارات الأكثر شيوعاً:

- مقياس وكسلر ـ وبلفيو لذكاء الأطفال.
- بقع الحبر ـ رورشاخ.
- TAT ـ تفهم الموضوعات.
- رسم الشخص ـ ماكوفير.
- بنية الذكاء ـ ستانفورد.
- تكميل الجُمل ـ روتر.
- النضج الإجتماعي ـ فايتلاند.

المحاضرة 05

1- العلوم الإنسانية وتفسير السلوك: (النظرية التاريخية تجاه مفهوم الجريمة):

أفلاطون: يرى أن السلوك الإنساني سلوك متعلم من ثقافة المجتمع حيث يولد ولدية القدره.

أرسطو: يرى أن المجتمع يتوقف على طبيعة الفرد أذ يولد بجملةمن الغرائز.

أكد (فرويد، أدلر، لورنز، وبنتر، وجامس) بأن العدوان غريزة.

- نظرية التحليل النفسي فرويد:

حيث إفترض وجود غريزتين هي الجنس والعدوان وقد اطلق عليها اسم ثناتوس يسلم أن حافز العدوانية موجه لذات بطريقة رمزية.

وراثة العنف: حيث ركزت على الجوانب الوراثية الجسمية (الجهاز العصبي، الطاقة)

- نظرية التكوين الفيزيقي العضوي: (سيزار لمبروزو):

قسم الإنسان المجرم الى (مجرمين بالميلاد، والمجانين، وأشباه أو المستعدين للإجرام)

- نظرية الأنماط الجسمية الفيزقية:

أن الخصائص الجسمية التى تلاحظ على الافراد تنعكس على سلوكهم وتكوينهم النفسي.

- النظرية الإجتماعية:

وتقوم على دور العوامل الإجتماعية الخارجية في نشآة السلوك العدواني.

نظرية التعلم الإجتماعي:(البرت باندورا): وتقوم على اسلوب التعلم والملاحظة.

- النظريات المعرفية دودج:

وتنهض على أن سلوك الشخص يعتمد على الطريقة التى يدرك بها المواقف الإجتماعية أي أن المشكلة ليست في الفعل العدواني بل في كيفية تفسير الفرد له .

2- مناهج البحث في علم النفس الجنائي:

لكثرة المناهج المستخدمة في علم النفس أمكن تقسيمها إلى عدة تصنيفات منها:

- التصنيف حسب بعد الزمن (المنهج التاريخي، والمنهج الواقعي، والمنهج التنبؤي).

- التصنيف حسب حجم المبحوثين (منهج دراسة الحالة، منهج العينة، منهج الأصل الإحصائي العام)

- التصنيف حسب المتغيرات المستخدمة في الدراسة (المنهج التجريبي والمنهج شبه التجريبي)

- التصنيف حسب الهدف من المنهج (المنهج الوصفي، المنهج التفسيري.)

من الأفضل لنا تصنيف مناهج البحث في علم النفس الجنائي في ضوء أهداف دراسته إلى مناهج وصفية ومناهج تفسيرية ومنهج دراسة الحالة وذلك لقبول بعض المناهج للتصنيف في أكثر من فئة حسب أُسس التصنيف.

- **المناهج الوصفية:** مهمتها الجوهرية أن تحقق فهماً أفضل للظاهرة موضوع البحث وذلك من خلال الإجابة عن تساؤل أساسي (ماذا يحدث، وكيف يحدث)؟

ومن المناهج الوصفية ما يلي:

- **المناهج الاستكشافية:** تتمثل في الإجراءات التي يقصد بها إلقاء الضوء على أهم جوانب إحدى الظواهر. وتهدف إلى اكتشاف أهم المتغيرات التي ترتبط بظاهرة معينة أو يتوقع أن ترتبط بها.

يستعين الباحث في الدراسات الاستكشافية بواحد أو أكثر من أساليب البحث وأدواته مثل المقابلة ودراسة الحالة والملاحظة المنظمة والاستبيانات ذات الأسئلة المفتوحة غالباً للكشف عن أهم ملامح أحدى الظواهر الانحرافية أو الإجرامية مثل:

- أهم دوافع الإقبال على تعاطي المخدرات . أهم المشكلات الإدراكية والوجدانية والحركية للمتعاطين . أهم الظروف التي ترتبط بجنوح الأحداث.

- **الدراسات الارتباطية:** ويحاول فيها الباحث أن يحدد مدى التلازم في التغير بين متغيرين أو أكثر. وتعتمد هذه المناهج على دراسة معاملات الارتباط التي تُمثل اسلوباً كمياً يعبر عن التلازم في التغير.

- **الدراسات الوبائية:** وهي تمثل حالة خاصة من الدراسات المسحية وان اختلفت من حيث الأغراض العلمية أو التطبيقية التي يستهدف تحقيقها ومن هذه الأغراض:

- دراسة الانتشار أو التوزيع الاجتماعي لمرض من الأمراض النفسية الاجتماعية المختلفة أو لانحراف معين.

- محاولة الكشف عن العلاقات القائمة فيما بين الأمراض والانحرافات وبين بعض المتغيرات البيئية الاجتماعية القائمة أو أساليب الحياة الاجتماعية الشائعة في قطاعات معينه من المجتمع.

وذلك لتحديد مدى انتشار تلك الظواهر المرضية أو الإنحرافية أو الإجرامية، وتحديد التاريخ الطبيعي لبدايات حدوثها، وتحديد مدى الأخطار المترتبة عليها للفرد أو للمجتمع ووضع الأُسس اللازمة لصياغة سياسات أو برامج معينة للوقاية من هذه الأخطار...

- **المناهج التفسيرية:** وتحاول التعمق فيما وراء الظواهر التي تقبل الملاحظة والبحث عن أسباب حدوثها. فالتفسير يعين الباحث على معرفة لماذا تحدث ظاهرة معينة على النحو الذي تحدث به؟ ولماذا تستمر في الحدوث؟

يمكن تقسيم المناهج التفسيرية إلى قسمين:

- المناهج التجريبية

- المناهج شبه التجريبية

- **المناهج التجريبية**

هي التي تقوم على أساس الضبط التجريبي وإجراء معالجة يقوم بها الباحث للتحكم في مقدار ونوع ثلاثة متغيرات هي

- **المتغير المستقل:** وهو الذي يراد معرفة تأثيره في متغير آخر وهو المتغير التابع.

- **المتغير التابع:** وهو الذي يراد قياس درجة تأثره بالمتغير المستقل.

- **المتغيرات الدخيلة:** وهي المتغيرات التي يراد عزل أثرها عن تأثير المتغير المستقل.

- **المناهج شبه التجريبية:**

لتجنب المساس بالنواحي الأخلاقية وفيها تتم المقارنة بين مجموعتين أحداهما تجريبية أو أكثر تتعرض لخبرة أو تأثير منظم لأحد المتغيرات المستقلة دون أن يكون الباحث مسئولاً عن ذلك، والمجموعة الثانية أو أكثر ضابطة لا تتعرض لهذه الخبرة أو لا تتعرض لتأثير المتغير المستقل .

هذه المناهج شبه تجريبية لأنه لا تتوفر فيها كل خصائص الضبط التجريبي وأغلب البحوث التي تتم في مجال علم النفس الجنائي تستخدم المناهج شبه التجريبية.

من أمثلة هذه الدراسات دراسة الفروق في السمات الشخصية بين المجرمين العائدين للجريمة والمجرمين الذين يرتكبون الجريمة لأول مره.

في علم النفس الجنائي يجب أن تشمل الدراسة العديد من المعلومات المتعلقة بالفرد ومنها تاريخ حياة المجرم والحالة الصحية والعقلية لأفراد أُسرته ونوع العلاقات السائدة بين أفرادها والتاريخ الدراسي للمنحرف وقدراته العقلية واستعداداته الخاصة وميوله واتجاهاته وحالته الصحية وسماته الشخصية وغير ذلك من معلومات

من المصادر التي يمكننا أن نستقي منها كافة المعلومات السابقة ما يلي:

- **السلوك الحالي للمنحرف:** ويتضمن ملاحظة السلوك وتطبيق مختلف المقاييس والاختبارات النفسية ...

- **الوثائق الشخصية للمجرم:** وتتضمن الرسومات والخطابات والصور والموضوعات الحره والمذكرات الشخصية.

- **السجلات المدرسية والحكومية:** كسجلات المدرسة والعمل والشرطة والقضاء وكلها تحوي معلومات صادقة ولها دلالتها

- **ذكريات المجرم عن حياته:** وفيها يُسأل المجرم عن ذكرياته

- **معلومات الآخرين عن حياة المجرم:** وتتضمن كل الآثار التي تركها المجرم فيمن اتصلوا به في حياته وتعاملوا معه والتي يذكرها الآخرون عنه ، وكلما بعدت المدة التي تمت فيها الصلة بين صاحب الحالة التي تدرسها والمتحدثين عنه قلت أهمية مثل هذه المعلومات.

- **مصادر أُخرى للمعلومات:** تشمل دراسة الآباء والإخوة والأقارب والزملاء والأصدقاء والبيئة الثقافية.

3- أساليب جمع البيانات:

- **الإحصاءات الجنائية المتاحة:** وهي تُعد نقطة البداية في كافة الدراسات التي تتم وهناك صعوبات عامة تتعلق بها من أهمها ما يلي:

أ. لكل دولة طريقتها في تعريف الجريمة وإحصائها

ب . تقسيم الدولة للجرائم إلى جنايات وجُنح ومخالفات غير متفق عليه في حد ذاته بين الدول وهو يتباين تبعاً لعادات وتقاليد كل شعب

ج . الإحصاءات الخاصة بالسلوك الإجرامي لا تشمل إلا الأفعال التي تصل إلى علم رجال الشرطة والقضاء وهناك الكثير من الجرائم غير المنظورة

- **الاستخبارات:** وهي نوع من المقابلة المقننة ويتكون كل منها من مجموعة من الأسئلة أو العبارات التقريرية المطبوعة على بعض الأوراق غالباً ويجيب عنها المبحوث بنفسه (بالكتابة غالباً، وشفوياً أحياناً) في إجابات محدده مثل نعم، لا، موافق، غير موافق. وندور الأسئلة حول جوانب تتعلق بسمات شخصية المبحوث أو بسلوكه في المواقف الاجتماعية.

- قد يكون الاستخبار أُحادي البعد أي يقيس سمه واحدة

- وقد يكون متعدد الأبعاد أي يقيس مجموعة من السمات في نفس الوقت

- **المقابلة:** يمكن تصنيفها حسب الهدف منها إلى نوعين هما:

1. المقابلة الاستفهامية: يسعى القائمون بالمقابلة إلى فهم قدر معين من المعلومات عن خصال الشخصية.

2. المقابلة العلاجية: ويهدف به إلى التأثير في عدد من العمليات النفسية لدى بعض المجرمين ذوي الاضطرابات السلوكية لشفائهم أو التخفيف من اضطراباتهم.

– **الملاحظة:** لها تقدير أساسي في تقدير السمات الشخصية . وأثناء الملاحظة لا يكون الأشخاص مدركين وجود المُشاهد ، لذلك يناسب هذا الأسلوب الأطفال أكثر من الكبار.

– **مقاييس التقدير:** هي مقاييس كمية تستخدم لتقدير بعض الخصال السلوكية لدى مجموعة من الأشخاص بواسطة بعض الباحثين المدربين ويتم ذلك غالباً أثناء الملاحظة أو المقابلة، كما يمكن للشخص بنفسه بتقدير درجته على بعض السمات.

– **الاختبارات الإسقاطية:** ويمكن بواسطتها الكشف عن دوافع الفرد ورغباته باستخدام مثيرات غامضة وغير متشكلة إلى حد ما ويقوم الفرد بتفسيرها . ومن أهم خصائص هذه الاختبارات:

– أن الموقف المثير للفرد غير متشكل وناقص التحديد.

ب . أن الفرد يستجيب دون أن يكون لديه أي معرفة بكيفية النظر إلى هذه الاستجابات وتقديرها وعليه لا يستطيع تزييف استجابه أو تلفيقها.

ج . إنها تمثل نزعه من جانب الفرد ليعبر عن أفكاره ومشاعره في تشكيل المادة غير المتشكلة نسبياً.

د . إنها لا تقيس جوانب جزئية من الشخصية لكنها تحاول أن ترسم صورة عن الشخصية ككل ودراسة مكوناتها وما بينها من علاقات ديناميكية.

– **مقاييس قياس الذكاء والقدرات العقلية:** وهي التي تمكن الاشخاص من التعلم وتذكر واستخدام المعلومات بطريقة ملائمة.

يرى البعض أن الذكاء الإنساني يتضمن قدرتين:

الاولى: عامة وتتمثل في القدرة على استخلاص العلاقات وتظهر في كل أوجه النشاط العقلي للفرد.

الثانية: نوعية وهي المسئولة عن عدم تساوي درجات الفرد الواحد من اختبار لآخر

4- المشكلات المنهجية في دراسة السلوك الإجرامي:

1. عدم دقة الإحصاءات الجنائية: هناك ثلاث قنوات أساسية للإحصاءات الجنائية كما حددتها سامية الساعاتي هي:

أ. إحصاءات الشرطة: ويطلق على هذا النوع (إحصاءات الجرائم المعروفة للشرطة) خلال العام. وتوجه لهذه الإحصاءات انتقادات تقلل من قيمتها للأسباب التالية:

- كثير من الجرائم لا يكتشفها أحد مثل ترويج المخدرات وتعاطيها والعلاقات الجنسية الشاذة وبعض المعاملات المالية فلا تُذكر في إحصاءات الشرطة

- قد تكون إحصاءات الشرطة مبالغ فيها إذ ربما يبلغ الأهالي عن حوادث ربما لا تُعد جريمة من الناحية القانونية ، كما قد يحدث تصالح بشأنها أمام الشرطة ورغم ذلك تدون في المحاضر

- هناك جرائم يكتشف ارتكابها لكن لا أحد يبلغ الشرطة عنها للبعد مثلاً عن المشاكل أو خوفاً على السمعة

- هناك جرائم يعرف مرتكبيها وتبلغ الشرطة عنها لكنها لا تُسجل في المحاضر لأسباب عديدة

- أهمها مكانة الجاني والمجني عليه الاجتماعية وشيوع الرشوة والفساد بين رجال الشرطة.

- هناك جرائم يتم التعرف على مرتكبيها دون أن يقبض عليهم لاختفائهم أو هروبهم للخارج

ب . إحصاءات المحاكم: وهي الإحصاءات السنوية الخاصة بالحالات التي قدمت للمحاكم وعدد الذين أُدينوا منهم ، هذه الإحصاءات قاصرة وأقل قدرة من إحصاءات الشرطة للأسباب التالية:

- تبرئ المحاكم بعض الأحيان مجرمين لأسباب عديدة منها عدم حصول الشرطة على إذن من النيابة وبالتالي لا تحصي المحاكم مثل هذه الجرائم

- ليس بالضرورة تقديم كل مجرم للمحكمة لأن الشرطة لا تقبض على كل مجرم.

– تستند إدانة المتهمين إلى عوامل عديدو منها توافر الأدلة وكفاءة الشرطة في تتبعهم وظروف الجريمة والظروف الاجتماعية المحيطة بها.

ج . إحصاء السجون: وتعد أكثر دقة في البيانات التي تقدمها عن خصائص المجرمين المودعين يها نظراً لوجودهم بها.

مع ذلك فإن إحصاءات السجون أقل الإحصاءات دقة من حيث تقديم بيانات عن حجم الجريمة في المجتمع وازديادها وانخفاضها. لهذا فغن إحصاءات الشرطة تعد أفضل الإحصاءات في إعطاء بيانات عن حجم الجريمة في المجتمع .

2. عدم استناد البحوث إلى نظرية علمية متماسكة.

3. صدق البيانات التي يتم الحصول عليها: فالبعض يقلل من قيمة تلك النتائج ويشكك في صدقها لاعتبارات عديدة منها:

– عدم الثقة في بيانات المسجونين لقلة صدقهم واعتبارهم ذلك إعادة للتحقيق معهم لذلك لابد من إقامة علاقة طيبة ما بين الباحث والمسجونين.

– عدم استخدام مجموعات ضابطه : فذلك يؤدي إلى الحصول على بيانات عن خصال المجرمين وسماتهم ولكن لا يمكن تحديد ما إذا كانت هذه السمات أو الخصال ينفرد بها المجرمون أم هي خصال وسمات عامة بين المجرمين وغير المجرمين.

– ندرة الدراسات المتكررة: ذلك يجعل من الصعب التحقق من نتائج الدراسات السابقة

4. كفاءة الأدوات المتاحة: الاستفادة من أدوات البحث وأساليب جمع البيانات مازالت محدودة وذلك للاعتبارات التالية:

أ. إن معظم الأدوات والأساليب قننت على الأسوياء أو المرضى النفسيين ولم تقنن على المجرمين.

ب . قليل هي الأدوات التي صممت بهدف البحث في علم النفس الجنائي.

ج . اعتماد بعض الباحثين على باحثين مساعدين مبتدئين مما يقلل الثقة في البيانات التي تم الحصول عليها.

د . بعض الأدوات والأساليب صممت وقننت في ثقافات غربية تختلف عنا في تحديد ماهية الجرائم ودلالاتها.

5. عدم التمثيل الجيد لعينات المجرمين : فلدينا مجرمين خارج السجون لديهم سمات شخصية يصعب الوصول إليهم.

5- التشخيص في علم النفس الجنائي:

استطاع العالم "هاود" في عام 1981م إن يؤسس علم النفس الجنائي، وقد قام بتأسيسه على أربع قواعد أساسية لفحص وفهم نفسية المجرم. وتعتبر هذه القواعد مطبقة حتى يومنا هذا، للحصول على التشخيص الصحيح للجاني. وكذلك تشخيص القاضي لنفسية الجاني للحكم العادل عليه، ومن هذه الإجراءات ما يلي:

- **الفحص السريري:** ويتم استخدام هذا الأسلوب من التشخيص عن طريق المقابلة الشخصية والفحص الدقيق للحالة. وذلك عن طريق الجلسات النفسية والذهنية. ويساعد ذلك رجال الشرطة والمباحث في استجواب الحالة، للوصول إلى الأدلة المطلوبة.

ويمر المجرم بهذه المرحلة قبل الاستجواب في المحكمة، للتعرف على الحالة العقلية للمجرم.

- **الفحص التجريبي:** وفي هذا النوع من التشخيص يقوم العالم النفسي بعمل أبحاث على القضية والاطلاع على كافة جوانبها. ووضع اختبارات تجريبية لتوضيح المعلومات التي سوف تعرض أمام القاضي.

- **تقديم الإحصاءات:** يقوم العالم الجنائي في هذه المرحلة بعمل خطوة. هكذا وهي إعداد الإحصاءات من اجل قضية بعينها، ووضع الفروض والاحتمالات. وتقديم الاحتمالات المحتملة المسببة لوقوع الحادث، وأسباب قيام المجرم بهذه الجريمة.

- **الاستشارات القانونية:** تتطلب هذه المرحلة قيام العالم الجنائي بعمل استشار اتيلينية والجنائية لحل هذه القضية الجنائية، وذلك لتسهيل التحقيقات. هكذا وتعتبر هذه الوسيلة وسيلة هامة نبدأ بها عملية المقابلات الشخصية قبل إجراءات الاستجواب للمجرم.

المجالات المختلفة التي تطبق علم النفس الجنائي:

هناك مجالات عديدة ومختلفة تقوم بتطبيق واستخدام علم النفس الجنائي ومنها ما يلي:

- **علم النفس الشرطي:** ويقوم باستخدام علم النفس الجنائي رجال الشرطة. هكذا ويساعد هذا العلم رجال الشرطة والقائمين على التحقيقات في الجرائم في تهيئة الظروف المناسبة التي تسهل التحقيقات وتسهيل للوصول لحل للجرائم.

- **علم نفس الجريمة والانحراف:** دراسة التطورات الهامة للمرض العقلي. وتطوير الاختبارات النفسية والتي تعمل على قياس مستوى ودرجة خطورة المجرم أو المريض العقلي.

- **علم النفس القانوني:** من أهم وأبرز مهام علم النفس الجنائي علم النفس القانوني. هكذا حيث يعمل هذا العلم على قياس أداء الجاني حتى مرحلة مثوله أمام المحكمة للحكم عليه. وكذلك تقديم يد العون للمحامين لكي يقومون باختيار هيئة المحلفين بشكل استقصائي عن طريق الدراسات الاستقصائية المجتمعية.

- **علم النفس الإصلاحي:** في هذه المرحلة يقوم علم النفس بدور هام وهو الإصلاح والعلاج. هكذا وهذه المرحلة تتم في داخل السجن بعد الحكم على الجاني. ويتم عرض الجاني على عالم نفسي داخل السجن لإصلاح وتعديل وتهذيب سلوكيات المجرمين.